I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 175 مليار ليرة (3.1 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2019 ليسجّل 5,797 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 5,621 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام 2018[2]. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع المدفوعات المتعلقة بمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 235 مليار ليرة (18.2 في المائة) و136 مليار ليرة (29.7 في المائة)[3] على التوالي. قابل هذه الزيادة بشكلٍ جزئي إنخفاض في الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 136 مليار ليرة (3.8 في المائة)، بالإضافة إلى التحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب بقيمة 59 مليار ليرة (20.4 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تموز من الأعوام 2017، 2018 و2019

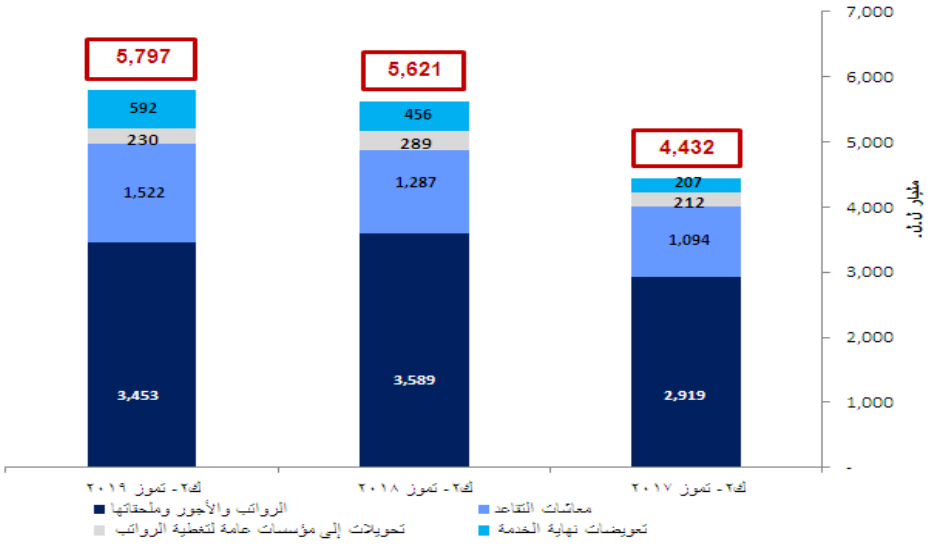

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[4]، حيث سجّلت نسبة 68.9 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2017، لتنخفض إلى نسبة 66.2 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2018، ومن ثم لتعود وترتفع إلى نسبة 73.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019[5]. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.7 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2017، منخفضةً بشكل

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تموز 2019.

[3] إنّ زيادة تعويضات نهاية الخدمة تعود بشكلٍ جزئيٍّ إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب، ما شجّع العديد من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.

[4] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

[5] في الوقت الذي زادت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 3.1 في المائة سنويًّا خلال كانون الثاني – تموز 2019، شهدت النفقات الجارية الأوليّة تراجعًا بنسبة 6.8 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض "التحويلات الأخرى" و"النفقات الجارية الأخرى" بقيمة 496 مليار ليرة و132 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

طفيف إلى 36.1 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2018 لتعود وترتفع بعدها بشكلٍ كبير إلى 41.0 في المائة[6] خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– تموز 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – تموز 2019:

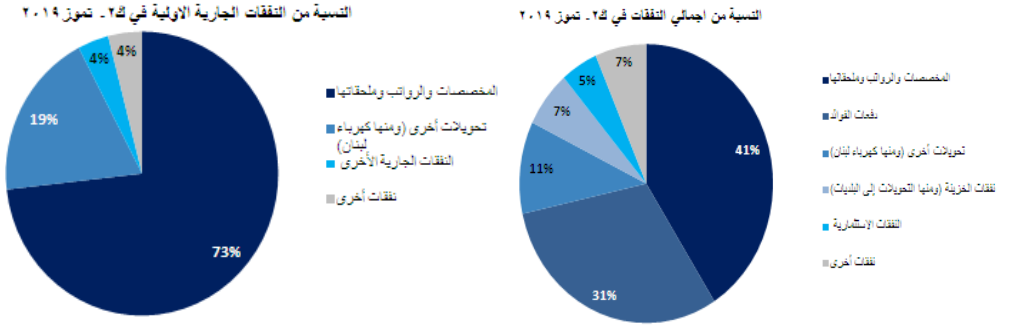

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، ونفقات مهام.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 136 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 3,453 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2019. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذا الإنخفاض إلى تراجع التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 104 مليار ليرة (18.4 في المائة)، بالإضافة إلى انخفاض النفقات الأخرى المرتبطة بالرواتب بقيمة 70 مليار ليرة (30.3 في المائة) ومنها اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 35 مليار ليرة (20.4 في المائة). قابل هذه التراجعات، بشكلٍ جزئي، إرتفاع مدفوعات الرواتب والأجور للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 31 مليار ليرة (5.3 في المائة) و20 مليار ليرة (1.2 في المائة) على التوالي.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 77.3 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تموز 2019، تلتها التقديمات الإجتماعية (13.4 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.7 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 5.6 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 33.2 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تموز 2018، وارتفعت إلى نسبة 35.8 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

[6] إنخفض إجمالي النفقات بنسبة 9.1 في المائة سنويًّا خلال كانون الثاني – تموز 2019 مقارنةً مع زيادة المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 3.1 في المائة، ما أدّى إلى ارتفاع حصّة الأخيرة من إجمالي النفقات.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تموز 2018 وكانون الثاني– تموز 2019

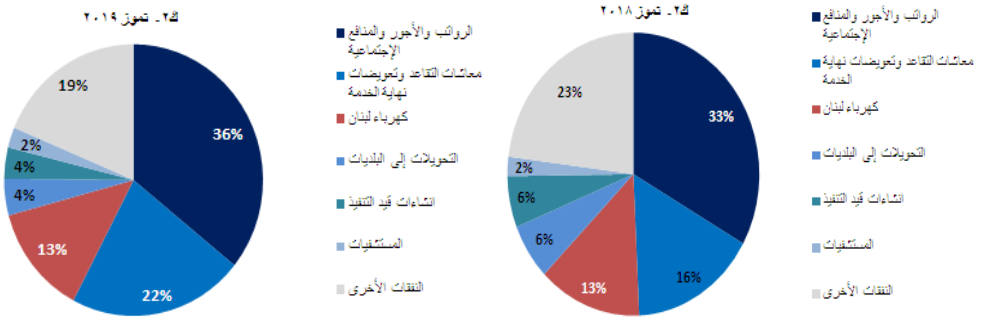

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تموز 2018 وكانون الثاني– تموز 2019

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الجهاز العسكري	**1,732**	**1,752**	**57**	**59**	**565**	**461**	**1**	**5**	**2,355**	**2,277**
الجيش	1,121	1,150	38	39	295	308	0	1	1,454	1,498
قوى الأمن الداخلي	451	440	15	15	233	124	0	4	699	583
قوى الأمن العام	125	123	3	3	26	19	1	1	154	146
قوى أمن الدولة	36	39	1	1	11	11	0	0	48	51
الجهاز التربوي	**591**	**622**	**34**	**35**	**0**	**0**	**19**	**0**	**643**	**657**
الجهاز المدني 1/	**304**	**294**	**39**	**35**	**2**	**2**	**41**	**20**	**385**	**351**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**169**	**135**	**169**	**135**
الجمارك 3/									**36**	**34**
غير مصنف									**0**	**0**
إجمالي الإنفاق	**2,626**	**2,668**	**130**	**128**	**567**	**463**	**230**	**160**	**3,589**	**3,453**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

سجَّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 42 مليار ليرة (1.6 في المائة) لتصل إلى 2,668 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2019. يعود ذلك بشكل

أساسي إلى زيادة الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 31 مليار ليرة و20 مليار ليرة على التوالي مقابل تراجع في تلك المدفوعة للجهاز المدني بقيمة 10 مليار ليرة.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 1.2 في المائة في رواتب وأجور الجهاز العسكري خلال كانون الثاني– تموز 2019 بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع رواتب كل من الجيش بقيمة 29 مليار ليرة (2.6 في المائة)– مع زيادة الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين بقيمة 33 مليار ليرة – وقوى أمن الدولة بقيمة 4 مليار ليرة (10.0 في المائة). من ناحية أخرى، تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 10 مليار ليرة (2.3 في المائة) حيث إنخفضت الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين والمدفوعات العائدة لبدلات الألبسة بقيمة 6 مليار ليرة و3 مليار ليرة على التوالي. كذلك، تراجعت رواتب قوى الأمن العام أيضاً بقيمة 2 مليار ليرة (1.2 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2019.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 31 مليار ليرة (5.3 في المائة) سنويًا لتصل إلى 622 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2019. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني والمتمرنين في التعليم الثانوي بقيمة 46 مليار ليرة[7] و16 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات، بشكلٍ جزئي، إنخفاض بقيمة 33 مليار ليرة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 10 مليار ليرة (3.3 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 294 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.1 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل ومن ثم وزارة المالية مع نسبٍ بلغت 16.2 في المائة و11.8 في المائة على التوالي. *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

من ناحية التغيرات الإسمية، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة تراجعًا بارزًا بلغ 12 مليار ليرة (43.8 في المائة)[8] خلال كانون الثاني– تموز 2019، مقابل زيادة مدفوعات رواتب موظفي كل من وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة العدل بقيمة 2 مليار ليرة و1 مليار ليرة على التوالي.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تموز من العامين 2018 و2019

(مليون ليرة)	ك2- تموز 2018	ك2- تموز 2019	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019
وزارة الخارجية والمغتربين	48,571	50,243	17.1%
وزارة العدل	46,630	47,669	16.2%
وزارة المالية	35,166	34,776	11.8%
رئاسة مجلس الوزراء	29,066	28,356	9.7%

[7] مع تسديد نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2018/2017 في كانون الثاني 2019 بموجب القرارات رقم 221،222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21.

[8] يعود ذلك إلى مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين خلال كانون الثاني – نيسان 2018، تحديدًا تلك العائدة للاعوام 1996-1997-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 (8.6 مليار ليرة)، بالاضافة إلى مبلغ 2 مليار ليرة مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

مجلس النواب	26,228	25,526	8.7%
وزارة الاشغال العامة والنقل	16,443	15,872	5.4%
وزارة الصحة العامة	27,271	15,316	5.2%
وزارة الزراعة	15,088	15,197	5.2%
وزارة الداخلية والبلديات	9,739	10,282	3.5%
وزارة الدفاع الوطني	8,917	9,434	3.2%
اخرى	40,748	41,130	14.0%
المجموع	**303,867**	**293,867**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 104 مليار ليرة (18.4 في المائة) ليسجّل 463 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2019. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى إنخفاض التقديمات الإجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام بقيمة 109 مليار ليرة و8 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه التراجعات بشكلٍ جزئي إرتفاع بقيمة 13 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجيش لتسجّل 308 مليار ليرة مع نهاية تموز 2019.

بالتفاصيل، إنخفضت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني– تموز 2019 نتيجة التراجع الملحوظ في نفقات المعالجة في المستشفيات ونفقات المرض والأمومة بقيمة 75 مليار ليرة و15 مليار ليرة على التوالي، إضافةً إلى تراجع التقديمات المدرسيّة بقيمة 14 مليار ليرة.

علاوةً على ذلك، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 8 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة التراجع السنويّ في نفقات المرض والأمومة بقيمة 5 مليار ليرة، إلى جانب التراجع بقيمة 2 مليار ليرة في التقديمات المدرسيّة.

من جهة أخرى، إرتفعت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بنسبة 4.3 في المائة نتيجة الزيادة السنويّة في نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 56 مليار ليرة، بالرغم من التراجع المسجل في فئات أخرى من النفقات وبشكل أساسي في نفقات المرض والأمومة التي شهدت انخفاضاً بقيمة 23 مليار ليرة.

C.II إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 35 مليار ليرة (20.4 في المائة) سنوياً لتصل إلى 135 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2019 مقارنةً مع مبلغ 169 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1729- 1731
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE